الأمم المتحدة

A/ES-10/996–S/2024/410

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 27 أيار/مايو 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ترتكب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني، فهي وإن كانت تهاجم جميع السكان المدنيين إلا أنها تستهدف الأطفال منهم خاصة، فهم يُقتلون بدم بارد وتُفجِّر القنابلُ منازلهم فتحولهم إلى أشلاء ويموتون جوعا وتحرَق أجسادهم وتُقطع رؤوسهم على مرأى من العالم أجمع.

ومع ذلك، لم يتخذ المجتمع الدولي أي إجراء ملموس لوقف هذا السيل من الإرهاب والوحشية والأعمال اللاإنسانية التي تُرتكب ضد شعبنا الأعزل، مما سمح لإسرائيل بمواصلة حملة الذبح والتدمير الدنيئة في ظل إفلات تام من العقاب، وهي تحرق الأرض في غزة وتحرق الأطفال والنساء والرجال الأبرياء حتى الموت.

وليس هناك أي مبرر إطلاقا للإبادة الجماعية. ولا يمكن لأي عمل أو هجوم أو تهديد أن يبرر ارتكاب أيّ كان للإبادة الجماعية في أي مكان وضد أي شعب.

أما الذين يمعنون في ترديد ادعاءات إسرائيل كونها تشن هذه الحرب على الشعب الفلسطيني الذي تحتل أرضه وتضرب عليه الحصار بوصفها "حرب دفاع عن النفس"، لا حربَ انتقام غاشم وعدوان متعمد وإبادة صارخة، فسيذكر التاريخ تواطؤهم في المذابح التي تقترفها إسرائيل وقواتها المحتلة يوميا باعتباره وصمة عار تلطخ جبينهم.

وبالأمس، شهد المجتمع الدولي مرة أخرى على دناءة إسرائيل التي لا تعرف حدودا بهجومها المتعمّد على مخيم يؤوي عائلات فلسطينية نزحت إليه قسرا مؤخرا، وهو موقع مصنّف بأنه "منطقة آمنة" حسب أوامر "الإخلاء" الصريحة الصادرة عن قوات الاحتلال الإسرائيلية. وأسفرت هذه الغارة الإسرائيلية على منطقة تل السلطان في رفح عن مقتل ما لا يقل عن 45 فلسطينيا، معظمهم نساء وأطفال، وقد قُتل

190624 130624 24-10321 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

العديد منهم على الفور في خيامهم بينما احترق آخرون حتى الموت عندما امتدت النيران لتشمل جميع أنحاء المخيم عقب القصف، مما خلّف مشهدا من الرعب المطلق.

وقد نزحت تلك العائلات عدة مرات، وركضت لعدة أشهر من الشمال إلى الجنوب إلى الوسط ثم إلى الجنوب وإلى الغرب في ذلك الشريط الصغير من الأرض الذي هو غزة، في محاولة يائسة للهروب من آلة القتل الإسرائيلية. وتحملت إهانات لا توصف لما يقرب من ثمانية أشهر. ولكن تلك العائلات فرّت وعانت دون فائدة لأن قوات الاحتلال الإسرائيلية لم تتوقف عن مطاردة الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين مستهدفة إياهم حتى الموت. وفي الحقيقة، يأتي القصف الإسرائيلي الذي استهدف أمس تل السلطان في الجنوب في أعقاب سلسلة من الهجمات التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأيام الأخيرة على مخيم جباليا ومدينة غزة في الشمال ومخيم النصيرات للاجئين في وسط غزة، والتي قتلت أثناءها قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن 160 شخصا آخر إلى جانب إصابة مئات آخرين بجروح.

ويحدث كل هذا رغم صدور المجموعة الثالثة من أوامر التدابير التحفظية التي أشارت بها محكمة العدل الدولية إلى إسرائيل في 24 أيار/مايو، بما في ذلك الأمر الصريح "بالوقف الفوري لهجومها العسكري، وأي عمل آخر في محافظة رفح، قد يفرض على السكان الفلسطينيين في غزة ظروفا معيشية يمكن أن تؤدي إلى تدميرها المادي كليا أو جزئيا".

ومع ذلك، تواصل إسرائيل تعدّيها على أرواح الفلسطينيين في ازدراء تام للمحكمة ولأوامرها الملزمة، متعمِّدةً انتهاك كل أمر من تلك الأوامر بشكل منهجي بتماديها في انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وكل قرار من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)، وجميع النداءات العالمية الداعية لوقف هذا الهجوم الشرس.

ولم تحترم إسرائيل أي قانون يحظر الهجمات على المدنيين، ولم تُعر اهتماما لأي خطاب يطالب بوقف إطلاق النار. وبدلا من ذلك، تواصل إسرائيل التصرّف كدولة فوق القانون تنتهكُ انتهاكا صارخا كل قاعدة من قواعد القانون، وكل معيار أخلاقي من معايير الإنسانية، وتكذب بصفاقة بشأن أفعالها وأهدافها، وتحط من قدر أي دولة أو شخص يطالب بوقف هذه الأعمال الهمجية، وتتحدى علنا أي مؤسسة تطالب بامتثالها للقوانين التي تسري على جميع الشعوب وجميع البلدان وفي جميع الحالات، بما في ذلك دولة فلسطين وشعبها.

وندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى أن يتصرف، على سبيل الالتزام، وفقا لواجباته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وإلى أن يضع حدا، على سبيل الاستعجال، لحرب الإبادة الجماعية على غزة التي قتلت خلالها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حتى الآن أكثر من 050 36 فلسطينيا وجرحت أكثر من 000 81 فلسطيني، علما أن أغلبية الضحايا من الأطفال والنساء. وندعو مرة أخرى المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى التحرّك فورا لإنهاء المذبحة التي يتعرض لها شعبنا ولوضع حد للضرر الذي لا يمكن جبره الذي لحق به. ويجب المطالبة بوقف إطلاق النار وفرضه الآن، ويجب حماية السكان المدنيين الفلسطينيين.

ولا يمكن أبدا أن تصبح جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية عاديةً ولا يمكن أبدا تبريرها؛ كما لا يمكن للمجتمع الدولي أن يستكين ويقبل بهذه الأعمال اللاإنسانية. فلقد حان الوقت لمحاسبة

إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وجميع مسؤوليها الحكوميين والعسكريين وقواتها عن جميع الجرائم التي يرتكبونها ضد الشعب الفلسطيني، بشكل منهجي ومتعمد وخبيث ومقصود، في جميع أنحاء غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وندعو إلى فرض حظر على الأسلحة وإلى فرض جزاءات على إسرائيل للضغط عليها من أجل وقف جرائمها وإجبارها على الامتثال للقانون الدولي بهدف وضع حد لاحتلالها غير المشروع، وللفصل العنصري الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني وقمعها له وهجومها الشرس عليه.

وعلاوة على ذلك، يجب إدراج إسرائيل في قائمة منتهكي حقوق الأطفال. ولا يمكن تصديق كذبة أن إسرائيل تحترم حقوق الأطفال في حين أنها قتلت أكثر من 15 000 طفل فلسطيني وجرحت عشرات الآلاف من الأطفال في غزة وحدها، بالإضافة إلى قتل وجرح المئات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث زرعت الرعب في نفوسهم وألحقت بهم صدمات ومعاناة باعتبار ذلك سياسة تتبعها الدولة. فقد دأبت إسرائيل على انتهاك اتفاقية حقوق الطفل وعلى انتهاك اتفاقية جنيف الرابعة وجميع القوانين التي سُنَّت لحماية الأطفال وضمان رفاههم، وينبغي معاملتها على هذا الأساس.

ويجب على جميع الدول أن تتصرف في هذا الصدد وفقا لالتزاماتها القانونية الدولية ولأي حسّ إنساني لا يزال موجودا في هذا العالم. ونحن نناشدهم مرة أخرى أن يتحركوا الآن لحماية الشعب الفلسطيني ولوضع حد لهذا الظلم الغاشم.

وهذه الرسالة تأتي عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 836 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 24 أيار/مايو 2024 (A/ES-10/995-S/2024/406) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم